DOI: http://dx.doi.org/10.24200/jeps.vol16iss1pp61-73

علاقة الاعتقاد بعدالة العالم بسلوك المواطنة والدور الوسيط للعدالة الاجتماعية بينهما لدى عينة من الكويتيين وغير محددي الجنسية

أفراح فارس العنيد* ، عثمان حمود الخضر
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت

استُلم بتاريخ: 2021/8/8 **قُبل بتاريخ: 2022/1/17**

ملخص: تسعى الدراسة الحالية إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة، وإمكانية توسط العدالة الاجتماعية بينهما، وذلك باستخدام عينة من الكويتيين وغير محددي الجنسية. وتهدف كذلك إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق بينهما في متغيرات الدراسة. المنهج: تصميم الدراسة ارتباطي وسببي مقارن. تكونت عينة الدراسة من 200 فرد (100 كويتي، و100 غير محددي الجنسية). وكان عدد الذكور والإناث متساويا بينهما، بمتوسط عمري 30.88 (ع = 9.27). كما طبقت ثلاثة مقاييس عن بعد، هي: مقياس الاعتقاد العالمي بعدالة العالم (ألفا 0.78)، ومقياس العدالة الاجتماعية (ألفا 0.89)، ومقياس سلوك المواطنة (ألفا 0.95). النتائج: أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة، وبين العدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة. وعدم توسط العدالة الاجتماعية بينهما. كما دلت على أن متوسط الكويتيين في اعتقادهم بعدالة العالم أعلى من متوسط غير محددي الجنسية، وأن متوسط غير محددي الجنسية في العدالة الاجتماعية أعلى من متوسط الكويتيين، بينما لا توجد فروق دالة بينهما في سلوك المواطنة. الخلاصة: قد تساعد نتائج هذه الدراسة متخذ القرار على فهم العدالة من زاويتها النفسية والاجتماعية، بما يمكنه من التعامل الموضوعي مع المشكلات المرتبطة بها، خاصة وأن الشعور بعدم العدالة يرتبط بانخفاض سلوك المواطنة، وما يترتب على ذلك من انخفاض في الولاء والأداء.

الكلمات المفتاحية: عدالة العالم، العدالة الاجتماعية، سلوك المواطنة، غير محددي الجنسية.

The Relationship of Belief in the Justice of the World to the Behavior of Citizenship and the Mediating Role of Social Justice among a Sample of Kuwaitis and Non-nationals

Afrah F. Alaneed & Othman H. Alkhodhar
College of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait

Received: 8/8/2021 **Accepted: 17/1/2022**

Abstract: Aim: This study aims to investigate the relationship between Belief in Justice World (BJW) and Citizenship Behavior (CB), and the possible mediation role of Social Justice (SJ). Method: The study design was correlational and causal comparative. It included 200 participants (100 Kuwaitis, 100 without nationalities). The number of males and females was equal between them, with an average age of 30.88 (p = 9.27). Three scales were applied from a distance: the scale of the global belief in the justice of the world (BJW) (alpha 0.78), the scale of social justice (SJ) (alpha 0.89), and the scale of citizenship behavior (CB) (alpha 0.95). Results: The results showed a positive, statistically significant correlation between belief in the justice of the world and citizenship behavior, and between social justice and citizenship behavior. And social justice does not mediate between them. It also indicated that the average of Kuwaitis in their belief in the justice of the world is higher than the average of non-nationals, and that the average of non-nationals in social justice is higher than the average of Kuwaitis, while there are no significant differences between them in the behavior of citizenship. Conclusion: The results of this study may help the decision maker to understand justice from its psychological and social angle, in a way that enables it to objectively deal with the problems associated with it, especially since the feeling of unfairness is linked to a decrease in citizenship behavior, and the consequent decrease in loyalty and performance.

Keywords: Just World, Social Justice, Citizenship Behavior, None-nationalities

Email: * afrah.alenezi@grad.ku.edu.kw

مقدمة

يعد الشعور بالعدالة حاجة ملحة لازمت البشرية منذ نشأتها، وهي ضمن الحاجات العليا التي أشار إليها "ماسلو" في نظرية "هرم الحاجات"؛ والتي تُشعر الفرد بكينونته. ورآها أفلاطون بأنها فضيلة إنسانية أخلاقية يمتد معناها من الفرد إلى بيئته ومحيطه الاجتماعي، وهذه الفضيلة تدل على حسن استخدام الفرد لعقله في تنظيم الحياة الاجتماعية؛ أما أرسطو، فيرى الأفعال العادلة باعتبارها فعلا شرعيا محددا بقوانين شرعت هذا الفعل، حيث يجب احترام تلك القوانين، ويقارن هذا الفعل العادل بالفعل الجائر الذي يعتبره فعلا غير مشروع وخارج عن المنطق والعقلانية (بلعزوقي وتتيات، 2013). وللعدالة مفردات يرادف بها المعنى أحيانا من مثل الحرية والمساواة، والإنصاف، وإعطاء كل ذي حق حقه.

غير أن هناك نوعا من العدالة أطلق عليه عالم النفس الاجتماعي "ليرنر" (Lerner, 1971) عدالة العالم، والذي يشير إلى أن الأفراد يعتقدون أن العالم هو مكان عادل بالنسبة لهم ولغيرهم، حيث يؤمن أصحاب هذا الاعتقاد بأن كل ما يحصلون عليه مقابل ما يقدمونه هو ما يستحقونه بالفعل، ومن جهة أخرى فإن أصحاب هذا الاعتقاد يرون أن تعرض الضحية للظلم أمر مبرر بما اقترفت يداها. كما أنهم يؤمنون بنظام المكافأة والعقاب، حيث يرون أن العالم يكافئ الأشخاص الجيدين، ويعاقب الأشخاص السيئين. ومسألة الاعتقاد بعدالة العالم ليست على المستوى الشخصي فقط، بل إن الأفراد يقومون بتقييم المواقف التي تحصل للآخرين على أنها عادلة أو غير عادلة. وينظر العديد من العلماء إلى الاعتقاد بعدالة العالم إلى أنه نابع من دافع نفسي داخل الفرد يجعله يرى كل ما يحدث حوله بأنه عادل.

وأما العدالة الاجتماعية، فهي عدالة التساوي في توزيع الموارد، والحقوق، والمعاملة، خاصة للفئات المهمشة في المجتمع التي لا تتمتع بالقدرة على المشاركة المجتمعية، بسبب ظروف الهجرة، أو العرق، أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية (Constantine et al., 2007)، فهي تتضمن في مفهومها العديد من القيم التي تشترك في كل أنواع العدالة، كالمساواة، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروات واستغلالها، وتناول العديد من العلماء والباحثين موضوع العدالة الاجتماعية، ومنهم "جون رولز" (رولز، 2011) في نظريته التي أشار فيها إلى أن العدالة تقوم على مبدأين أساسيين، الأول مبدأ الحرية الذي يشير إلى أن جميع الأفراد لديهم نفس القدر من الحرية بما لا يتعدى على المصلحة العامة، والثاني هو مبدأ الاختلاف، ويعني عدم التفرقة في منح الحقوق والحريات الأساسية، ومن وجهة نظر التوم (2016) فإن العدالة الاجتماعية تعتبر من النظم الاقتصادية التي تسعى إلى إلغاء الفروقات ذات المستوى الاقتصادي التي تكون بين الطبقات الاجتماعية، وهي تعني أن يحصل كل فرد في المجتمع على ما يستحق، وأن يوجد توزيع عادل للمواد، وكذلك الحاجات الضرورية تكون متوافرة بشكل متساوٍ بينهم، والعدالة الاجتماعية أيضا تعني تساوي الفرص بين جميع أفراد المجتمع في رفع المستوى الاجتماعي، وتتم من خلالها إزالة ما يسمى بالمحسوبية والوساطات، ومعاقبة الأفراد المقصرين بدلا من السكوت عنهم.

فالأفراد حين يعتقدون بوجود العدالة الاجتماعية، والتزام المجتمعات بتطبيق مبادئها، من الممكن أن يساعدهم ذلك في أن يقوموا بتقييم المقارنة الاجتماعية بينهم وبين الآخرين بشكل إيجابي، ومن خلال نظرية الاعتقاد بعدالة العالم التي تشير إلى أن الفرد من الممكن أن يقوم بتعميم فكرة العدالة على محيط بيئته وما يحدث بها من مواقف وما يحصل عليه من معطيات، فإن جميع ما ذُكر قد يؤدي بالفرد بأن يشعر بالانتماء تجاه مجتمعه أو وطنه، وبالتالي يرى الباحثان أن ذلك سيؤثر على سلوكه كعضو فاعل في المجتمع، أو كمواطن في الدولة التي ينتمي إليها؛ أي أن الفرد كلما شعر أنه يحصل على حقوقه الإنسانية كمواطن، فإنه سيؤدي واجباته تجاه وطنه ويدافع عنه، ويقوم بسلوكه كمواطن بشكل إيجابي، والأفراد الذين يشعرون بكل ذلك هم من يؤمنون ويعتقدون بمفهوم المواطنة الجيدة، مما يؤدي بهم إلى تطبيق الجانب الآخر من المواطنة وهو السلوك أو الممارسة، وهذا –في اعتقاد الباحثين- يوضح فكرة إمكانية توسط العدالة الاجتماعية في العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة.

ويعرَّف سلوك المواطنة بأنه: "سلوك إنساني تطوعي يقوم به الفرد، دون انتظار المكافأة أو الحوافز المادية، بغية تقديم أفضل الخدمات، ومن خلال الشعور بالمسؤولية والحقوق والواجبات" (البجاري، 2019، ص. 336)، كما يشمل سلوك المواطنة، ممارسة المواطن دوره وأداء ما يجب عليه القيام به، مثل القيام بعمله فيما يخدم الوطن على أكمل وجه، والدفاع عنه ونصرته، وغيرها من

الواجبات. ويعتقد أن الأفراد الذين يشعرون بانعدام العدالة، ويعانون من الفقر، والتهميش، والحرمان وانعدام المساواة، قد تنخفض لديهم قيمة المواطنة، بسبب شعورهم بأنهم لا يتمتعون بحقوقهم؛ وبالتالي يتباطؤون في تأدية واجباتهم نحو مجتمعهم، ولا يشاركون مجتمعهم قضاياه. ويرى بدَوي (1982) المواطنة بأنها "صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية. وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية" (ص. 60).

مشكلة الدراسة

إن الأفكار التي يتبناها الفرد قد تتحول إلى مشاعر وانفعالات، التي بدورها تتحول إلى سلوكات وتؤثر عليها، وكذلك من خلال ما ذكره "ماسلو" في نظريته "هرم الحاجات" من أن الفرد لديه حاجات إنسانية، وهذه الحاجات مستويان: الحاجات الأساسية الناتجة عن النقص، والحاجات التي تعبر عن الكينونة والوجود، واعتبر "ماسلو" العدالة من القيم التي تتضمنها حاجات المستوى الثاني وهي الكينونة (بركات، 2016)، حيث يولدها الدافع الذي ينشأ من خلال الرغبة في إشباعها، وبالتالي يحاول الإنسان من خلال القيام ببعض السلوكات أن يشبع حاجته ويحققها حتى ينتقل إلى إشباع الحاجات الأعلى منها مرتبة (الخضر، 2012)، مثل الحاجات الاجتماعية كالحاجة إلى الشعور بالانتماء من قبل المجتمع الذي يتفاعل معه الفرد. فدافع العدالة أيضا يعتبر دافعا شخصيا يجعل تحقيق العدالة هدفا بحد ذاته (Dalbert & Donat, 2015). وفي إطار نظرية "ليرنر" لعدالة العالم، التي يرى فيها أن الاعتقاد بعدالة العالم يعتبر استعدادا شخصيا، خلص الباحثان إلى فكرة مفادها بأن الاعتقاد بعدالة العالم هو دافع نفسي نابع من حاجة إنسانية مهمة وهي الشعور بالعدالة، وأن الاعتقاد بعدالة العالم يؤثر على إدراك الفرد لما يحدث حوله في الحياة والمواقف الطبيعية، وما يراه من المجتمع سواء أكان إيجابيا أو سلبيا، من الممكن أن يؤثر على انفعالاته وشعوره نحو ما يمر به من أحداث، كالحرمان أو التهميش، أو التفرقة بينه وبين الآخرين في توزيع ثروات المجتمع، أو إنصاف المجتمع له أو لغيره، فبالتالي هذا الإدراك من الممكن أن يؤثر على سلوكات الفرد من جميع الجوانب تجاه مجتمعه، وفي تفاعله وعلاقاته مع المجتمع.

فمسألة اعتقاد الفرد بأنه يستحق ما يحصل عليه تجاه ما يقدمه، مقارنة بما يحصل عليه الآخرون مقابل ما يقدمونه، أو العكس، كفيل بأن يجعل الفرد يعمم شعوره بمدى عدالة مجتمعه وإنصافه له، فإما أن يجعله اعتقاده بعدالة العالم يؤمن بعدالة مجتمعه، ويرى أن جميع ما يحدث له من المجتمع والحياة هو عادل، وأنه مكافئ لعمله؛ لأنه هو سبب أحقيته بهذه المكافأة، وإما أن يرى نفسه ضحية نتيجة للظلم الواقع عليه، ويستحق -حسب فرضية العالم العادل- اللوم أو الازدراء، وبالتالي، يعتقد الباحثان، سيرتبط ذلك بمدى شعوره بالانتماء تجاه مجتمعه، مما قد يؤثر بدوره على سلوكه الاجتماعي وواجباته الاجتماعية، ومن ضمنه سلوك المواطنة.

ومن هنا انطلقت مشكلة الدراسة الحالية، من أجل البحث فيما إذا كان لدى الأفراد الكويتيين وغير محددي الجنسية اعتقاد بعدالة العالم أم لا، وعلاقته في سلوك المواطنة، وإمكانية توسط العدالة الاجتماعية في العلاقة الارتباطية بينهما.

الإطار النظري

هناك العديد من النظريات النفسية التي حاولت تفسير سلوك الأفراد نحو العدالة، منها نظرية "ليرنر" (Lerner & Simmons, 1966) التي تعد أهم النظريات التي تحدثت عن عدالة العالم، وترى أن الأفراد يؤمنون بالعالم العادل الذي يحظى فيه كل فرد بما يستحق، ويستحق ما يحظى به، ويمكّنهم هذا الإيمان من التعامل مع أحداث بيئتهم الاجتماعية المحيطة على أنها مناسبة لهم ومستقرة، حيث يشجعهم الاعتقاد وينمي فيهم القدرة على مواجهة أي تهديد بالظلم- كالمواقف الظالمة لهم؛ سواء أكان الظلم واقعا عليهم، أم على غيرهم، فالأفراد الذين يصرون على اعتقادهم بأن العالم عادل عندما يتعرضون لموقف ظالم تجاههم أو تجاه غيرهم، ولا يستطيعون التعامل معه، فإنهم يحاولون أن يفسروا هذا الموقف بطريقتهم تبعا لمبدأ العالم العادل، ويبرروا الظلم الذي وقع على الضحية بأن سببه هو خطأ المظلوم نفسه (Dalbert, 1997).

أما العدالة الاجتماعية، فهي أحد أنواع العدالة، ويصفها فهمي (2014) بأنها "عملية واعية موجهة لتحقيق المساواة، بين جميع فئات المجتمع في مستوى المعيشة، والحقوق والواجبات الدستورية، بما يضمن صياغة بناء حضاري متكامل اجتماعيا، وثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا، يؤكد فيه الفرد على هويته وذاته وإبداعه" (ص. 15)، وأيضاً يرى رولز (رولز، 2011) أن مفهوم العدالة يدل على خلوه من

التحيز في الحكم على أي فرد في أي أمر كان، وتعتبر هذه نظرة من جانب إنساني في إطار المجتمع الذي يعيش فيه كل فرد، لكن بشرط أن يكون هناك قانون يوضع لهذه النظرة الإنسانية، وأن يساهم الجميع في تشكيلها بعيدا عن التسلط، ويؤكد "رولز" أن كل منا له حرمته الخاصة الخاضعة للعدالة، التي لا يمكن لأحد أن يتعدى عليها، ولا يمكن لأحد أن يهملها أو ينتقص منها، حتى وإن كان ذلك من أجل رفاهية باقي أفراد المجتمع.

أما سلوك المواطنة، فلها عدة أبعاد، أشار إليها كل من لشهب ونيس (2019) على أن لها ثلاثة أبعاد رئيسة: أولها البعد الفلسفي والقيمي؛ فمفهوم المواطنة نابع من جانب إنساني مرتبط بالثقافة، فإنها ضمنيا متأصلة في إطار قيمي وفلسفي يوضح المفاهيم التي تدل عليها المواطنة، مثل العدل والحرية وغيرها، وأما البعد الثاني فيتمثل في البعد السياسي والقانوني؛ فبحكم العلاقة الكائنة بين المواطن ووطنه، والتي تتحكم فيها القوانيين والتشريعات، وتحدد الحقوق والواجبات والسلوكات المتبعة في المجتمع، فهذا البعد يوضح حق المواطن مثلا بالتمتع في حقه بالمشاركة السياسية؛ أي المشاركة في اتخاذ القرار، والتعبير بحرية عن الآراء، والمساواة وغيرها، في مقابل أن يلتزم بأداء واجباته تجاه وطنه. أما البعد الثالث فهو البعد الاجتماعي والثقافي، باعتبار المواطنة مرجعا معياريا تحكم به العلاقات الاجتماعية، ويدل على القيم الاجتماعية (اليعقوبابي، 2010).

إن فكرة توسط العدالة الاجتماعية في العلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة، تتلخص في أن الاعتقاد بالعدالة قد يكون نابعاً من فكرة قد تكون متأصلة في الفرد منذ الطفولة المبكرة، أو دافع نفسي نابع من الفرد نفسه، أو قد تكون فكرة متأثرة بما يمر به الأفراد من مواقف، وهذه الفكرة كونت شعورا معينا على نحو إيجابي أو سلبي، نتيجة للمواقف التي جعلته إما أن يشعر أنها عادلة أو غير عادلة له، وتبعاً لفرضية الاعتقاد بعدالة العالم، فإن إدراك الفرد بأنه يعيش في مكان عادل يحصل فيه على ما يستحقه، ويستحق ما يحصل له، قد يرتبط بإدراكه لجميع أموره الحياتية الأخرى؛ فإذا كان الفرد يدرك أن المواقف العادلة أو الظالمة من حوله في كل الجوانب سواء على المستوى الشخصي أو العام هي بالفعل ما يستحقها، فإن ذلك سيولّد لديه الشعور بالعدالة، ويعمم هذا الشعور على كل المواقف اللاحقة، وكذلك وفقا لنظرية "رولز" (رولز، 2011) في العدالة الاجتماعية التي تؤكد على مبدأي الحرية والاختلاف، فبالتالي فهو في الوقت نفسه يرى في مجتمعه توفر جميع المقومات الأساسية التي يتميز بها المجتمع العادل، وسيؤثر ذلك على سلوكه الاجتماعي بشكل إيجابي والعكس صحيح، والمقصود بالسلوك الاجتماعي هنا هو سلوك الفرد كمواطن فاعل في المجتمع (سلوك المواطنة) الذي يعتبر ضمن السلوكات الاجتماعية التي يقوم بها الفرد كمواطن في دولته، كالمشاركة السياسية في التصويت في الانتخابات.

وبشكل عام، فالسلوك الناتج عن طبيعة الشعور النابع من فكرة العالم العادل، الذي يعني أن الأفراد مؤمنون بأن ما يوزعه عليهم المجتمع من حقوق هو توزيع عادل سواء بالنسبة لهم أو للآخرين، وأنهم يستحقونه، والمتأثر بالمقارنات الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، إما أن يكون سلوكا إيجابيا يعزز لدى الفرد الانتماء والولاء تجاه المجتمع أو الوطن، ويكون لديه سلوك مواطنة جيد من خلال دفاعه عن وطنه، والالتزام بقوانينه والمساهمة في رفعته، أو قد يكون سلوكا سلبيا يتضح من خلال القيام ببعض السلوكات غير المرغوب فيها، من أجل المطالبة في الحصول على العدالة، وقد تتمثل في التجمعات أو المظاهرات أو غيرها.

مصطلحات الدراسة

1-الاعتقاد بعدالة العالم: يقصد به "أن الأفراد لديهم حاجة للاعتقاد بأنهم يعيشون في عالم يحصل فيه جميع الأفراد على ما يستحقونه" (Lerner & Miller, 1978).

2- الاعتقاد بعدالة العالم إجرائياً: هو الدرجة الكلية التي يحصل عليها المفحوص في مقياس الاعتقاد بعدالة العالم.

3-العدالة الاجتماعية: هي التوزيع العادل للموارد، على كل من المجموعات المهيمنة على المجتمع، والمجموعات الأقل قوة (Cook, 1990).

4-العدالة الاجتماعية إجرائياً: هو الدرجة التي يحصل عليها المفحوص في مقياس العدالة الاجتماعية.

5-سلوك المواطنة: "سلوك إنساني تطوعي يقوم به الفرد، دون انتظار المكافأة أو الحوافز المادية، بغية تقديم أفضل الخدمات، ومن خلال الشعور بالمسؤولية والحقوق والواجبات" (البجاري، 2019، ص. 336).

6-سلوك المواطنة إجرائياً: هو الدرجة التي يحصل عليها المفحوص في مقياس سلوك المواطنة.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات اجتهدت في فهم العلاقة البينية بين مفاهيم الدراسة الثلاث. منها دراسة "جونز" (Jones,

2013) التي هدفت إلى التحقق من العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم والوعي، والمعرفة عبر الثقافات وبين تأييد الاتجاهات حول العدالة الاجتماعية، لدى 1500 من المرشدين العاملين في المدارس، وكان الغرض من هذه الدراسة هو دراسة معتقدات مرشدي المدارس الأمريكية، عن العدالة العالمية، وكذلك دراسة المعرفة المشتركة بين الثقافات، ودلت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة بين اعتقاد المرشدين (عينة الدراسة) بالعالم العادل، واعتقادهم بالعدالة الاجتماعية.

كما هدف دراسة الأعرجي (2010) إلى معرفة مدى إسهام الاعتقاد بعدالة العالم في السلوك المواطنة الناضج وغير الناضج، وكذلك هدفت إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم والسلوك الانتخابي، حيث شملت عينة الدراسة 400 طالب وطالبة من جامعة بغداد ممن شاركوا في الانتخابات النيابية العراقية، وقام الباحث باستخدام المقياس المطور من قبل نظمي (2001) وقد قسم الاعتقاد بالعدالة إلى ثلاثة مجالات هي: الاعتقاد بعدالة العالم الشخصي، والاعتقاد بعدالة عالم العلاقات المتبادلة، والاعتقاد بعدالة العالم الاجتماعي السياسي، حيث دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم بمجاليه الشخص وعالم العلاقات المتبادلة والسلوك الانتخابي، بينما توجد علاقة ارتباطية سلبية دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم الاجتماعي السياسي والسلوك الانتخابي.

وهدفت دراسة بركات (2016) إلى الكشف عن طبيعة الاتجاهات لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة، نحو الاعتقاد بعدالة العالم، وتم تطبيق المقياس وفقا لنظرية "ليرنر" على عينة عشوائية طبقية مكونة من 232 طالبا وطالبة، وتكون المقياس من ثلاثة أبعاد، هي: الاعتقاد بعدالة العالم الشخصي، والاعتقاد بعدالة عالم العلاقات المتبادلة، والاعتقاد بعدالة العالم الاجتماعي السياسي، ولم تدل نتائجها على وجود فروق دالة إحصائيا في الاعتقاد بعدالة العام لدى طلبة جامعة القدس تبعا لمتغير النوع.

وهدفت دراسة نظمي (2001) إلى بحث العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم متعدد الأبعاد، والثقة الاجتماعية المتبادلة لدى عينة بلغت 442 طالبا وطالبة من جامعة بغداد. طور الباحث مقياسا للاعتقاد بعدالة العالم ومقياس الثقة الاجتماعية المتبادلة، وحدد الباحث ثلاثة أبعاد للاعتقاد بعدالة العالم، وهي: الاعتقاد بعالم عادل، والاعتقاد بعالم عشوائي، والاعتقاد بعالم ظالم. دلت نتائج الدراسة على عدم وجود ارتباط دال إحصائيا بين كل من الاعتقاد بعدالة العالم والنوع والمكانة الاجتماعية.

ومن الدراسات الأجنبية، دراسة "ويتلي" (Whatley, 1999) التي هدف فيها إلى معرفة الفروق في الاعتقاد بعدالة العالم بين الذكور والإناث، استخدم الباحث المقياس الذي طوره "ليبكاس" (Lipkus, 1991)، وهو مقياس الاعتقاد العالمي بعدالة العالم (GBJW)، وقام بتطبيقه على عينة قوامها (440) طالبا وطالبة من إحدى الجامعات الأمريكية، ودلت النتائج على أن الذكور لديهم اعتقاد بعدالة العالم أكثر من الإناث.

وبالنسبة للدراسات الخاصة في العدالة الاجتماعية، أعدت مندني (2016) دراستها عن العدالة الاجتماعية التي طبقتها على 500 موظف وموظفة ممن يعملون في القطاع الحكومي باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي، والتي كان من ضمن أهدافها، التحقق مما إذا كان هناك فروق بين الذكور والإناث في متغيرات الدراسة الثلاثة: العدالة الاجتماعية تبعا للمتغيرات الديموغرافية، والنوع، واستخدمت فيها مقياس العدالة الاجتماعية، وهو من إعداد "توريز"، و"سيرز" و"أولسون"، حيث ترجمته إلى اللغة العربية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في العدالة الاجتماعية.

كما دلت نتائج دراسة الديب (2008)، التي هدفت إلى التعرف على علاقة العدالة الاجتماعية وارتباطها بالمتغيرات الرأسمالية العالمية، على أن الظروف الاجتماعية العامة ومنها الفقر، والمستوى الاقتصادي، والمستوى الاجتماعي، لها تأثير مباشر على إدراك العدالة الاجتماعية، حيث إن ازدياد مستوى الفقر وتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهما تأثير سلبي على إدراك عدم وجود العدالة، حيث كانت العينة مكونة من خريجي المدارس الصناعية في مصر، وعددهم 27 طالباً وخريجاً، مقسمين إلى 16 طالبا، و11 خريجاً من تخصصات مختلفة.

وهدفت دراسة الشريع ووطفة (2011) إلى معرفة اتجاهات طلبة وطالبات جامعة الكويت حول قضية غير محددي الجنسية (البدون)، وما يتعلق بهم من حيث موضوع التجنيس وحقوقهم الإنسانية وموضوع المواطنة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتم تطبيق استبانة محكمة ذات صدق وثبات مرتفعين، مكونة من ستة بنود تقيس اتجاهات طلبة وطالبات جامعة الكويت حول قضية غير محددي الجنسية (البدون)، حيث شملت

العينة 499 طالبا وطالبة من مختلف الكليات في جامعة الكويت، ودلت نتائج الدراسة على وجود اتجاه إيجابي لدى طلاب الجامعة حول البدون، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقا إحصائية بين أفراد العينة تبعا لمتغير المحافظة، حيث تبين أن طلاب محافظة الجهراء أبدوا توجها إيجابيا نحو البدون أكثر من غيرهم من طلاب باقي المحافظات كالفروانية والعاصمة.

أهمية الدراسة

لعل هذه الدراسة من الدراسات العربية القليلة التي تناولت مفهوم عدالة العالم، رغم أن مجتمعاتنا العربية كثيرا من تعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية وسياسية مرتبطة بشعور أفرادها بالتهميش والعزلة والاغتراب، الأمر الذي يتسبب بظهور الحركات الاحتجاجية والسلوك العدواني الذي يهدد السلم الاجتماعي؛ لذا فإن مجتمعاتنا العربية، ومنها الكويت، بحاجة إلى مثل هذه الدراسات التي تساعد متخذ القرار على فهم هذه الظاهرة النفسية الاجتماعية، بما يمكنه من التعامل العلمي الموضوعي معها، خاصة وأن مشكلة ما يعرف بـ"فئة البدون"، أي تلك الفئة التي لم تنسب لجنسية محددة، ممتدة لسنوات طويلة دون حل يحفظ للمجتمع سلامته واستقراره، وقد لاحظنا مؤخرا بعض حالات الانتحار لدى هذه الفئة؛ مما قد يؤثر على انتمائهم وولائهم للمجتمع الذي يعيشون فيه، وتأمل هذه الدراسة في أن تساهم في فهم تبعات الشعور بعدم العدالة، وما قد يسببه ذلك الشعور من انخفاض في سلوك المواطنة.

فروض الدراسة

بناء على ما جاء في الإطار النظري، وما افضت إليه نتائج الدراسات السابقة، يمكننا أن نحدد الفروض التي تسعى الدراسة إلى التحقق منها على النحو الآتي:

1-توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية.

2-توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين العدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة.

3-توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة.

4-تتوسط العدالة الاجتماعية العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة.

5-توجد فروق دالة إحصائيا بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في متوسطات متغيرات الدراسة كالآتي:

أ.متوسط الكويتيون في الاعتقاد بعدالة العالم أعلى جوهريا من غير محددي الجنسية.

ب.متوسط الكويتيين في العدالة الاجتماعية أعلى جوهريا من متوسط غير محددي الجنسية.

ت.متوسط الكويتيين في سلوك المواطنة أعلى جوهريا من متوسط غير محددي الجنسية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق مما يأتي:

1.الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية.

2.الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين العدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة.

3.الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة.

4.الكشف عن إمكانية توسط العدالة الاجتماعية في العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة.

5.التحقق مما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيا بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في متوسطات متغيرات الدراسة.

محددات الدراسة

تحددت الدراسة الحالية بما يلي:

1-المحددات البشرية: تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (200) فرد من الكويتيين وغير محددي الجنسية، قسمت إلى 50 من الذكور و50 من الإناث من الكويتيين، ومثلهم من غير محددي الجنسية ذكوراً وإناثاً.

2-المحددات المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية على عينة من الكويتيين وغير محددي الجنسية من سكان منطقتي الجهراء والصليبية، وتم اختيار هاتين المنطقتين نظراً لتركز الأفراد غير محددي الجنسية فيهما، وتم أخذ عينة الكويتيين من نفس المنطقتين.

3-المحددات الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفترة ما بين أكتوبر 2020 إلى فبراير 2021

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

استخدم في الدراسة التصميم الارتباطي السببي المقارن، حيث إن الدراسة تحاول التحقق من العلاقة بين المتغيرات

والمقارنة بين مجموعتين مستقلتين، وبالتالي فإن المنهج المستخدم يخدم الغرض من الدراسة (أبو علام، 2007).

عينة الدراسة

بالنسبة إلى العينة الأساسية، فقد تكونت من 200 مشارك من الكويتيين وغير محددي الجنسية في دولة الكويت، مقسمة إلى 100 كويتيين (50 من الذكور و50 من الإناث)، و100 غير محددي الجنسية (50 من الذكور و50 من الإناث)، وجميعهم من سكان منطقتي الجهراء والصليبية؛ وجاءت مشاركة العينة تطوعيا، فمن حيث الحالة الاجتماعية فقد بلغ عدد العزاب في العينة 111 مشارك (55.5%) من إجمالي العينة، ومن حيث المستوى التعليمي كان عدد أصحاب شهادة الثانوية العامة 52 مشارك (26.4%) من العينة الكلية.

أما بالنسبة للعينة الاستطلاعية التي استخدمت في التحقق من صلاحية المقاييس، فتكونت من 41 مشاركاً من الكويتيين وغير محددي الجنسية، وهم من غير الأفراد المشاركين في العينة الأساسية للدراسة، فمن حيث الحالة الاجتماعية كان عدد العزاب 24 (58.5%)، ومن حيث المستوى التعليمي فيشكل الجامعيون أعلى نسبة من بين المستويات التعليمية المشاركة وعددهم 24 (60%)، أما من حيث الجنسية فقد كان عدد الكويتيين 23 (56%)، والباقي من غير محدد الجنسية.

أدوات الدراسة

مقياس الاعتقاد العالمي بعدالة العالم: وهو من إعداد "ليبكاس" (Lipkus, 1991)، حيث يتكون من سبعة بنود، قام الباحث الأول بترجمتها إلى اللغة العربية ليتناسب مع عينة الدراسة، حيث قام الباحث الثاني بمراجعتها والتأكد من صدق محتواها. ويجاب على البنود بطريقة ليكرت الخماسي من غير موافق بشدة (درجة واحدة)، إلى الموافق بشدة (5 درجات)، وتشير الدرجة العالية إلى مستوى عالٍ من الاعتقاد بعالم عادل. وتم فحص البنية الداخلية لبنود المقياس من خلال استخراج معامل الارتباط المصحح بين كل بند والدرجة الكلية للمقياس بعد حذف البند، وتبين أنها تتراوح بين (0.48 و0.77) أما الثبات فقد بلغ معامل ألفا(0.78) مما يعني أن ثبات المقياس جيد (أبو علام، 2007).

مقياس العدالة الاجتماعية: وهو من إعداد "توريز" وآخرون (Torres et al., 2012)، وقام الباحث الأول بترجمتة المقياس إلى اللغة العربية ليناسب أفراد العينة، وقام الباحث الثاني بمراجعتها والتأكد من صدق محتواها. ويتكون المقياس من 24 بندا تتم الإجابة عنها عن طريق خمسة بدائل من: لا أوافق بشدة (درجة واحدة)، إلى أوافق بشدة (5 درجات)، ويتضمن المقياس أربعة مقاييس فرعية هي: التوجه نحو العدالة الاجتماعية، والتحكم السلوكي الملموس، والمعايير الذاتية، والنوايا السلوكية. وتم فحص البنية الداخلية لبنود المقياس من خلال استخراج معامل الارتباط المصحح بين كل بند والدرجة الكلية للمقياس بعد حذف البند، واتضح أنها تتراوح بين (0.23 و0.67). وأما الثبات حسب ألفا فقد بلغ (0.89) مما يعني أنه مرتفع (أبو علام، 2007).

مقياس سلوك المواطنة: قام ببنائه البجاري (2019)، وهو مكون من 50 بنداً، وتم حذف بعض البنود (وهي البنود من 33 إلى 50؛ لكونها مصممة لطلبة الجامعة فقط)، وبذلك أصبح عدد البنود 32 بندا. وتتكون بدائل الإجابات من خمسة بدائل، من لا تنطبق على إطلاقا (درجة)، إلى تنطبق علي بدرجة كبيرة جدا (5 درجات). وتم فحص البنية الداخلية لبنود المقياس، من خلال استخراج معامل الارتباط المصحح بين كل بند والدرجة الكلية للمقياس بعد حذف البند، للمقياس، وتبين أنها تتراوح بين (0.25 و0.81)، وبلغ معامل ألفا كرونباخ للمقياس (0.95) وهو ثبات مرتفع.

إجراءات الدراسة

تم إجراء دراسة استطلاعية من أجل التحقق من الخصائص السيكومترية لمقاييس الدراسة، للتأكد من ملاءمتها للعينة الأساسية وصلاحية استخدامها على النحو المشار إليه سابقاً، كما تم تجهيز الاستبانات الخاصة بالدراسة ووضعها على هيئة رابط عن طريق برنامج Questionpro، ومن ثم نشر رابط الاستبانات إلكترونيا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتم استبعاد بعض الاستبانات؛ لعدم إكمال الاستجابة على جميع البنود، ثم أدخِلت البيانات في الحاسب الآلي من أجل معالجتها، وتم تحليل البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). هذا واستخدمت الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط، والانحراف المعياري، واختبار "ت"، ومعاملات ارتباط بيرسون.

النتائج

ينص الفرض الأول على أنه "توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية". وتم التحقق من الفرض باستخدام معامل الارتباط بيرسون، حيث تم حساب

معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لمقياس الاعتقاد بعدالة العالم والدرجة الكلية لمقياس العدالة الاجتماعية، ويوضح ذلك جدول 1.

جدول1: معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لمقياس الاعتقاد بعدالة العالم ومقياس العدالة الاجتماعية ومقياس سلوك المواطنة (ن=200)

المتغيرات	الاعتقاد بعدالة العالم	العدالة الاجتماعية	سلوك المواطنة
الاعتقاد بعدالة العالم			
العدالة الاجتماعية	-0.06	0.43**	
سلوك المواطنة	0.28**		

** دال عند 0.01

وينص الفرض الثاني على أنه "توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين العدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة". وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، حيث تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لمقياس العدالة الاجتماعية والدرجة الكلية لمقياس سلوك المواطنة. ويتضح ذلك من خلال جدول 1.

أما الفرض الثالث فينص على أنه "توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة". وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، حيث تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لمقياس الاعتقاد بعدالة العالم والدرجة الكلية لمقياس سلوك المواطنة.

يتضح من جدول 1 عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية، أي أن الفرض الأول لم يتحقق. ويظهر من جدول 1 وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين العدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة، وهي دالة عند مستوى (0.01) ، وبالتالي تحقق الفرض الثاني، كما يتضح من الجدول وجود علاقة دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة، وهي دالة عند مستوى (0.01)، وبذلك تحقق الفرض الثالث.

ينص الفرض الرابع على أنه "تتوسط العدالة الاجتماعية العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة". وكما يتضح من نتيجة الفرض الأول عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية وهو أحد شروط توسط العدالة الاجتماعية في العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، فلم يتم التحقق من صحة الفرض الرابع في استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لعدم الحاجة لذلك، حيث إنها تدل على عدم توسط العدالة الاجتماعية العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة.

وينص الفرض الخامس على أنه "توجد فروق دالة إحصائياً بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في متغيرات الدراسة". وللتحقق من صحة الفرض تم استخدام اختبار "ت" للكشف عن الفروق بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة.

ويتضح من خلال جدول 2 أن متوسط الكويتيين أعلى من متوسط غير محددي الجنسية في الاعتقاد بعدالة العالم وذلك عند مستوى دلالة أقل من (0.001)؛ أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين الكويتيين وغير محددي الجنسية لصالح الكويتيين، وهذا بالنسبة إلى نتيجة الجزء الأول من الفرض، أما بالنسبة إلى نتيجة الجزء الثاني من الفرض الخامس، فيتبين من الجدول 2 وجود فروق دالة إحصائياً بين الكويتيين وغير محددي الجنسية لصالح غير محددي الجنسية عند مستوى دلالة أقل من (0.01)، وبالنسبة إلى نتيجة الجزء الثالث من الفرض الخامس فيشير الجدول إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في سلوك المواطنة، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05).

جدول 2: نتائج اختبار "ت" للفروق الإحصائية بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في الاعتقاد بعدالة العالم (ن= 200)

متغيرات الدراسة	كويتيين		غير محددي الجنسية		قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الاحتمال
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
الاعتقاد بعدالة العالم	2.71	0.88	2.06	0.75	5.60	196	0.001
العدالة الاجتماعية	3.99	0.46	4.20	0.41	3.36	196	0.001
سلوك المواطنة	4.25	0.53	4.17	0.51	1.18	194	0.240

المناقشة

لم يتحقق الفرض الأول، حيث توصلت نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة "جونز" (Jones, 2013) التي دلت على عدم وجود علاقة ارتباطية بين الاعتقاد بعدالة العالم والاعتقاد بالعدالة الاجتماعية لدى عينة الدراسة، ولكن على الرغم من نفي نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية، إلا أن المنطق النظري يشير إلى وجود علاقة مفترضة بينهما، حيث إن المتغيرين يشملان مصطلح العدالة.

وبالرجوع إلى مفهوم الاعتقاد بعدالة العالم كمفهوم له جانب نفسي، نرى أن له استعدادا شخصيا لدى الفرد يدفعه إلى تعميم فكرة العدالة على البيئة الاجتماعية (المجتمع) من حوله، أو من جهة أخرى قد يكون ما يراه الفرد في مجتمعه من أساليب تحقيق العدالة الاجتماعية كالتكافؤ في الفرص، والمساواة في توزيع الموارد، وكذلك في الحقوق والواجبات، وغيرها من مقومات العدالة الاجتماعية، كفيل بأن يكون بمثابة دافع يعزز لدى الفرد فكرة الإيمان بعدالة العالم، وتتفق وجهة نظر الباحثين مع ما ذكره كل من "ساتون" و"هافر" (Sutton & Hafer, 2016) في مفهومي الحافز للعدالة والدافع للعدالة.

وأما الفرض الثاني فقد تحقق، حيث بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين العدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة، وتتفق هذه النتيجة مع النموذج الذي تبنته هذه الدراسة، فالعدالة الاجتماعية حين يشعر بها الفرد من جميع الجوانب الخاصة بها سيرتبط ذلك بشعوره بالانتماء والولاء لمجتمعه ووطنه أو المحيط الذي يعيش فيه، فالعلاقة هنا تكمن في ارتباط علاقة سلوك الفرد كمواطن بمدى شعوره بقدرة المجتمع أو الدولة على إشباع حاجاته، وبنظرته للمجتمع إن كانت تنطبق عليه صفات المجتمع العادل، وتتفق هذه العلاقة مع تعريف إسماعيل (2008) لسلوك المواطنة أنه "الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات السياسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية..."، وبالتالي فسلوك المواطنة قبل أن يكون سلوكاً لابد من شعور يدفع الفرد لسلوك اجتماعي إيجابي نحو الوطن وهو سلوك المواطنة.

وكذلك فقد تحقق الفرض الثالث، حيث دلت نتائج الدراسة على أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة، وبالرجوع إلى قيم المواطنة نجد أن أحد هذه القيم هو المشاركة السياسية، حيث تتضمن المشاركة في الانتخابات وكذلك المشاركة في القضايا الاجتماعية والسياسية، ويرى الباحثان أن تلك العلاقة تُعد ارتباطاً منطقياً، حيث إن سلوك المواطنة والاعتقاد بعدالة العالم كلاهما يرتبط بمصطلح "العدالة"، وتفسير العلاقة الارتباطية هو أن اعتقاد الفرد بوجود عدالة يُشعِرُه بأن الحياة ذات هدف، وأن ما يحصل عليه هو ما يستحقه، يُحسّن من سلوكه كمواطن فاعل في المجتمع، فيسعى للالتزام بقوانينه وأداء واجباته، وبالتالي يتحقق لدى الفرد سلوك مواطنة جيد، سواء في البعد الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو السياسي، أو الديني أو الجمالي الذوقي، كما قسمها الكندري وآخرون (2017)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الأعرجي (2010) التي بحث فيها عن علاقة الاعتقاد بعدالة العالم بالسلوك الانتخابي (وهو أحد أنواع المشاركة السياسية التي تم ذكرها في الدراسة الحالية)، ودلت نتائج دراسته على وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين الاعتقاد بعدالة العالم الشخصي والسلوك الانتخابي، وأشارت النتائج فيها أيضا أنه من الممكن التنبؤ بالسلوك الانتخابي لطلبة الجامعة من خلال الاعتقاد بعدالة العالم الشخصي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "دالبيرت" (Dalbert, 2001) حسب نظرية الدافع، حيث إن الاعتقاد بالعالم العادل يؤدي إلى ردود أفعال بديهية هادفة لدى الفرد من أجل تحقيق العدالة، كالسعي من أجل السلوك العادل، أو تجنب السلوك غير العادل، وغيرها مثل استيعاب الظلم وثقة الفرد في العدالة. كما تتفق النتيجة مع دراسة "ساتون" و"هافر" (Sutton & Hafer, 2016) التي أشارت نتائجها إلى أن مبدأ الاعتقاد بعدالة العالم يؤثر في النتائج على مستوى المجتمع من خلال ارتباطه بالسلوك الاجتماعي الإيجابي والسلوك المعادي للمجتمع؛ لأن الاعتقاد بعدالة العالم يشترط أن تحصل التصرفات الاجتماعية الإيجابية أو المعادية للمجتمع على المكافآت أو العقوبات التي تستحقها.

من جهة أخرى، لم يتحقق الفرض الرابع، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي أن العدالة الاجتماعية لا تتوسط العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة، ومعنى ذلك أن سلوك المواطنة قد يرتبط فقط بالاعتقاد بعدالة العالم دون ارتباطه بوجود العدالة الاجتماعية؛ أي

أن العلاقة بين الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة حسب نتيجة هذا الفرض هي علاقة ارتباطية مباشرة لا يؤثر عليها توسط العدالة الاجتماعية، ومن خلال ربط نتيجة هذا الفرض مع نتيجة الفرضين الأول والثاني، حيث تم إثبات عدم وجود علاقة ارتباطية بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية من جهة، وإثبات وجود علاقة ارتباطية بين العدالة الاجتماعية وسلوك المواطنة، فبالتالي لا تتوسط العدالة الاجتماعية هذه العلاقة لعدم تحقق أحد شروطها كمتغير وسيط، وهذا الشرط هو أن يكون هناك علاقة ارتباطية بين الاعتقاد بعدالة العالم والعدالة الاجتماعية.

وأما ما يخص نتائج الفرض الخامس، فبالنسبة للجزء الأول من الفرض فقد تحقق، وهو وجود فروق دالة إحصائيا بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في الاعتقاد بعدالة العالم، ويمكن أن يعزى سبب وجود الفروق بين الكويتيين وغير محددي الجنسية، التي كانت لصالح الكويتيين، أن تلك الفروق قد ترجع إلى تمتع الكويتيين بمميزات وحقوق كونهم مواطنين في الدولة يحملون الجنسية الكويتية، وكمواطنين فإن الدستور كفل لهم جميع حقوقهم بالتساوي وبشكل عادل، وكذلك فإن سبل الرفاهية بشكل عام متاحة للمواطنين أكثر من غيرهم من الأفراد، ولاشك في أن هذه جميعها حقوق إنسانية يجب أن تكفلها الدولة لهم، فقد يكون الاعتقاد بأن العالم عادل لدى الكويتيين منبثق من هذا المنطلق أنهم يستحقون كافة حقوقهم التي حصلوا عليها، وطبقاً لفرضية العالم العادل التي أعدها "ليرنر" (Lerner, 1971) ودراسته مع "سيمونز" (Lerner & Simmons, 1966)، التي تفترض أن الأفراد يجب أن يؤمنوا بالعالم العادل الذي يحظى فيه كل فرد بما يستحق، ويستحق ما يحظى به، وأيضاً مقارنةً بعينة الأفراد الكويتيين مع غير محددي الجنسية، فهناك على أرض الواقع العديد من المستحقات التي يشعر غير محددي الجنسية بالحرمان منها، ويفقدون التمتع بها، كتكافؤ الفرص، والحصول على الوظائف العامة بشكل عادل، وتوفير الإمكانيات، وينطبق ذلك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهذه وجهة نظر الباحثين في تفسير اعتقاد الكويتيين بعدالة العالم بدرجة أكبر من غير محددي الجنسية.

وأما بالنسبة للجزء الثاني من هذا الفرض، فلم يتحقق؛ لأن الفروق في العدالة الاجتماعية كانت لصالح غير محددي الجنسية، ويمكن أن يُعزى اعتقاد الأفراد غير محددي الجنسية بعدالة اجتماعية أكثر من الكويتيين إلى طبيعة فقرات المقياس الذي تم تطبيقه، فقد يتضح من نتائج الدراسة أن غير محددي الجنسية واقعياً يعتقدون بعدالة المجتمع (العدالة الاجتماعية) ولكن ما يراه الباحثان أن أسلوب صياغة بعض فقرات المقياس هي ما جعل غير محددي الجنسية يبدون اعتقادهم إحصائياً بعدالة اجتماعية أكبر، فبالرجوع إلى بعض فقرات المقياس فإنها كتبت بصيغة المستقبل كنوايا سلوكية، وهي أحد الأبعاد الأربعة التي يتضمنها المقياس، ومثال عليه فقرة رقم 22: "في المستقبل، أعتزم أن أتحدث مع الآخرين عن عدم مساواة وظلم السلطة الاجتماعية وتأثير القوى الاجتماعية على الصحة والرفاهية".

وكذلك لم يتحقق الجزء الثالث من الفرض الخامس، وهو وجود فروق دالة إحصائيا بين الكويتيين وغير محددي الجنسية في سلوك المواطنة، فعلى الرغم من اعتقاد الكويتيين بعدالة العالم بدرجة أكبر من غير محددي الجنسية، وبحسب نتائج الفرض الخامس أيضا والذي يدل على حاجة غير محددي الجنسية للمطالبة والعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، جاءت نتائج الدراسة متناقضة مع النتيجتين السابقتين في هذا الفرض، فمن غير المتوقع أن يكون الأفراد الذين يعتقدون بعدالة العالم بشكل أقل مقارنة بباقي أفراد العينة، لا يوجد بينهم وبين الأفراد الذين يعتقدون بعدالة العالم بدرجة أكبر فروق في مستوى المواطنة، يُرجع ذلك إلى أنه قد يكون بسبب شعورهم بالانتماء والولاء للدولة التي يعيشون فيها منذ الطفولة، فعلى الرغم من شعورهم بالحاجة إلى العدالة وحرمانهم من بعض الحقوق، إلا أن هذا الشعور قد تأصل فيهم منذ الطفولة، وهذا ما نراه في الحقيقة من تطبيق عملي يمثل سلوك المواطنة، فقد نرى العديد من الأفراد غير محددي الجنسية يقومون بمساعدة الدولة في أوقات الشدة ، كما في بداية انتشار وباء كورونا التي شهدها العالم في سنة 2020، فقد قاموا ببذل أقصى جهودهم، واعتبروا أن ذلك من واجبهم كأعضاء في المجتمع الذي ينتمون إليه، فمنهم الطبيب والممرض وغيرها من المهن الطبية الذين ساهموا لحماية الأفراد والمساعدة في علاج المرضى، وكذلك في فترة الغزو العراقي الغاشم فقد ضحى العديد منهم من أجل حماية الكويت ونصرتها والدفاع عنها من باب حبهم وانتمائهم وشعورهم بالوطنية.

جوانب القصور

هناك بعض الجوانب التي ربما أثرت على نتائج الدراسة ومنها، أن حجم العينة لم يكن كبيراً، مما قد يكون سبباً في

التأثير على قوة الدلالات الإحصائية في الدراسة، وكذلك استخدام مقياس العدالة الاجتماعية من الممكن أن يكون له أثر على النتائج الإحصائية، حيث إن بعض الفقرات الموجودة في المقياس تعتمد على صيغة المستقبل، مما حسّن من مستوى العدالة الاجتماعية إحصائياً لدى بعض الأفراد في الدراسة، فقد لا تنطبق استجاباتهم على ما هم عليه في الوقت الراهن، وأيضاً قلة الدراسات السابقة في الدراسة الحالية، وقد يكون ذلك بسبب حداثة موضوع الدراسة في ربط المتغيرات الثلاثة ببعضها مع عينة يصعب اختيارها بشكل عشوائي وهي فئة غير محددي الجنسية.

تعميم النتائج

من الممكن تعميم نتائج الدراسة على البلدان الخليجية أو العربية، كالمملكة العربية السعودية والعراق ومصر وليبيا وغيرها من البلدان التي يوجد بها مجموعات من الأفراد غير محددي الجنسية، إذا كانت تحمل نفس الظروف، بينما قد تكون فئة غير محددي الجنسية تحظى بمميزات أو حقوق في دول أخرى تختلف عن ظروف وخصائص وحقوق غير محددي الجنسية في الكويت. ولكن بالنسبة لنتائج الفروقات الإحصائية بين الذكور والإناث الكويتيين في متغيري الاعتقاد بعدالة العالم وسلوك المواطنة فمن الممكن تعميمها على المجتمع الكويتي، كونها تمثله بشكل مناسب. كما أن نتائج الفروق بينهم لا تختلف عن الواقع الميداني.

التطبيقات

من الممكن الاستفادة من نتائج الدراسة للمساهمة في فهم الجانب النفسي للأفراد غير محددي الجنسية، ومراعاة هذا الجانب من ناحية إنسانية من خلال تقديمها للّجان والمراكز الخاصة في أوضاع غير محددي الجنسية، وكذلك المنظمات أو الجمعيات الخاصة بحقوق لإنسان، من أجل الوصول إلى حلول تساهم في تخفيف العبء النفسي لذي يشعر به الكثير بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي التقليل من حالات الانتحار التي نراها في واقعنا. ونأمل من خلال هذه الدراسة أن يتم أخذ نتائجها بعين الاعتبار، ومحاولة تعديل بعض القوانين الخاصة بهم بشكل أفضل يتماشى مع طبيعة الظروف الحياتية، وإتاحة الفرص لهم في العديد من الجوانب كالتساوي في حق التعليم والصحة والمستوى الاقتصادي ليكون بشكل أفضل.

المقترحات والتوصيات

1. دراسة مفهوم الاعتقاد بعدالة العالم بشكل أوسع في المجتمع الكويتي.
2. عمل دراسات ارتباطية عن علاقة الاعتقاد بعدالة العالم بسلوك المواطنة، وإمكانية تأثر العلاقة بتوسط متغير آخر غير العدالة الاجتماعية على عينات أكبر.
3. دراسة تأثير إدراك العدالة على السلوك على عينات مختلفة، من أجل مقارنة نتائجها والتوصل إلى الحلول التي من شأنها التقليل من السلوكات السلبية في المجتمع من خلال إمكانية الدولة في جعل الفرد يشعر أكثر بوجود العدالة.

المراجع References

أبو علام، رجاء (2007). *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية*. دار النشر للجامعات.

إسماعيل، نجوى (2008). *المواطنة والعدالة الاجتماعية*. أدب ونقد، 24(279)، 61-70.

الأعرجي، إبراهيم (2010). السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد: دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق عام 2010. *مجلة كلية الآداب*، (98)، 529-606.

البجاري، أحمد (2019). فاعلية برنامج إرشادي في تعزيز سلوك المواطنة لدى طلبة كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الموصل. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 26*(11)، 329-357.

بدوي، أحمد (1982). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية* (ط.2). مكتبة لبنان.

بركات، زياد (2016). الاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة العلوم الاجتماعية، 44*(1)، 150-187.

بلعزوقي، محمد؛ وعلي، تتيات (2013). العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 28*(5)، 122501252.

التوم، عفاف (2016). العدالة الاجتماعية: منظور مقارن. *مجلة التنوير*، (16)، 29-52.

الخضر، عثمان (2012). *علم النفس التنظيمي رؤية معاصرة* (ط.2). آفاق للنشر.

الديب، ثروت (2008). التعليم الفني والعدالة الاجتماعية في مصر. *مجلة كلية التربية النوعية، 9*(10)، 3659-3707.

رولز، ج (2011). *نظرية في العدالة* (ليلى الطويل، مترجم). دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

الشريع، سعد؛ ووطفة، علي (2011). البدون" من منظور طلاب جامعة الكويت قراءة سوسيولوجية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية. *المجلة التربوية، 25*(99)، 15-75.

فهمي، محمد (2014). *العدالة الاجتماعية: استراتيجيات وآليات*. المكتب الجامعي الحديث.

الكندري، يعقوب؛ والبيلي، سهير؛ وغنّام، مها؛ وسهر، عبد الله؛ والبشر، سعاد؛ والعصفور، عثمان (2017). قيم المواطنة والانتماء في ثقافة المجتمع الكويتي. مكتب الإنماء الاجتماعي.

لشهب، أسماء؛ ونيس، حكيمة (2019). سلوك المواطنة لدى الطالب الجامعي وعلاقته بالأمن الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الوادي. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (56)، 69-86

مندني، دلال (2016). *العدالة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من الموظفين في القطاع الحكومي* [رسالة ماجستير]. جامعة الكويت.

نظمي، فارس (2001). *الاعتقاد بعدالة العالم وعلاقته بالثقة الاجتماعية المتبادلة لدى طلبة الجامعة* [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة بغداد.

اليعقوبابي، نائل (2010). *المواطنة: مفاهيم وأسس وأبعاد*. تم استرجاعها في تاريخ 8 يونيو، 2020 من https://sudanesonline.com.

Abu Allam, R. (2007). *Research curricula in psychological and educational sciences*. University Publishing House.

Alaraj, I. (2010). Election behaviour and its relationship with believing in just world among Bagdad University students. *Majalat Coliat Alaadab*, (98), 529-606. [In Arabic]

Albajri, A. (2019). The effectiveness of counselling program for enforcing citizenship behaviour among Mosel University Educational College. *Mojalat Tacrit for Human Sciences, 26*(11), 329-357. [In Arabic]

Aldeep, T. (2008). Technical education and social justice in Egypt. *Mojalat Coliat Altarbiah Alnawiah, 9*(10), 3659-3707. [In Arabic]

Alkandari, Y., Albily, S., Gannam, M., Sahar, A., Albisher, S., & Alasfoor, O. (2017). *Citizen values and affiliation in Kuwait society culture*. Social Development Office. [In Arabic]

Al-Khader, Osman (2012). Organizational Psychology Contemporary Vision (i.2). Prospects for publication. Barakat, Z. (2016). Believing in just world among university students. *Mojalat Alolum Alijtimaiah, 44*(1), 150-187. [In Arabic]

Alshurai, S. & Watfa, A. (2011). Albidoon as seen by Kuwait University students: Sociological perspective. *Almojala Altarbawiah, 25*(99), 15-75. [In Arabic]

Alyagobi, N. (2010). *Citizenship: Concepts, foundations, and Dimensions*. Retrieved: 8 June, 2020 from: https://sudanesonline.com. [In Arabic]

Badawi, A. (1982). *Dictionary of social science terms* (2ed). Lebanon Library. [In Arabic]

Balozogi, M. & Ali, T. (2013). Justice between generations as of John's Roles' justice theory. *Mojalat Jamiat Alnajah lilabhath, 28*(5), 1225012521225-1252. [In Arabic]

Constantine, M. G., Hage, S. M., Kindaichi, M. M., & Bryant, R. M. (2007). Social Justice and Multicultural Issues: Implications for the Practice and Training of counsellors and Counseling Psychologists. *Journal of Counseling and Development,* (85), 24-29.

Cook, S. W., (1990). Toward a Psychology of Improving Justice: Research on extending The Equality Principle to Victims of Social Justice. *Journal of Social Issues, 46*(1), 147-161 .

Dalbert, C. & Donat, M. (2015). Belief in a Just World. In J. D. Wright (Ed). *International Encyclopaedia of the Sosial & Behavioural Sciences* (2nd ed., pp. 487-492). Martin Luther University of Halle-Wittenberg.

Dalbert, C. (1997). Coping with an unjust fate: The case of structural unemployment. *Social Justice Research,* (10), 175-189 .

Dalbert, C. (2001). *The Justice motive as a personal recourse.* Dealing with Challenges and Critical life events. Kluwer Academic/Plenum.

Fahmi, M. (2014). *Social justice: Strategies and tools*. Almakteb Aljamai alhadeeth. [In Arabic]

Ismail, N. (2008). Citizenship and social justice. *Adab wa Nagd, 24*(279), 61-70. [In Arabic]

Jones, S. (2013). Investigate the relationship between belief in a justice world. Multicultural Knowledge, Multicultural Awareness, and Social Justice Advocacy Attitudes of Practicing School Counsellors [Abstract]. *ProQuest Information & Learning,* (74), 1-121.

Lashab, A. & Hakeem, W. (2019). Citizenship Behavior among university students and its relationship with social security. *Mojalat Jeal Alolum Alinsaniah wa Alijtimaiah,* (56), 69-86. [In Arabic]

Lerner, M. J. (1971). Observer's evaluation of a victim: Justice, guilt, and veridical perception. *Journal of Personality and Social Psychology, 20*, 127-135.

Lerner, M. J., Simmons, C. H. (1966). The Observer's Reaction to the "Innocent Victim" Compassion or rejection?. *Journal of Personality and Social Psychology,* (4), 203-210.

Lerner, M., & Miller, D. (1978). Just World Research and the Attribution Process: Looking Back and Ahead. *Psychological Bulletin, 85*(5), 1030-1051.

Lipkus, I. (1991). The construction and preliminary validation of a global belief in a just world scale and the exploratory analysis of the multidimensional belief in a just world scale. *Personality and Individual Differences, 12* (11), 1171-11878.

Mandani, D. (2016). *Social justice and its relationship with selected psychological variables among employees of governmental sector* [Master Thesis]. Kuwait University. [In Arabic [

Nadmi, F. (2001). *Believing in just world and its relationship with mutual social justice among university students* [Unpublished PhD]. Bagdad University. [In Arabic]

Roles, J. (2001). *Justice theory* (Lila Altaweel, Trans.). Serian General Authority for Books.

Sutton, R. & Hafer, C. L. (2016). Belief in a Just World. In C. Sabbagh, M. Schmitt (eds), *Handbook of Social Justice Theory and Research* (pp. 145-160). Springer.

Torres, S., Siers, B & Olson, B. (2012). Development and Psychometric Evaluation of Social Justice Scale (SJS). *American Journal Community Psychology*, (50), 77-88.

Whatley. M. A. (1999). *Secondary Validation of the Global Belief in a just world* (Unpublished Manuscript). Valdosta stat.